مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: نحو تعظيم الربحية في الصناعة المصرفية: مدخل محاسبي
اسم الكاتب: ماجد محمد علي، أ.م.د. ماهر علي الشمام
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3613
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد ١١٩ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

نحو تعظيم الربحية في الصناعة المصرفية: مدخل محاسبي

Toward Profitability Maximization In Banking Industry: Accounting Approach

ماجد محمد علي

Majid A. Hamad
kmag_2007@yahoo.com

الدكتور ماهر علي الشمام
أستاذ مساعد- قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل

Maher A. Al-Shmam(Ph.D.)
Maher_shmam@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/٥/٧

تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/٩/١٠

المستخلص•

مورست في الصناعة المصرفية، التي تشهد حاليا منافسة كبيرة، العديد من الأنشطة سواء كانت متعارف عليها أم جديدة وغير مطروحة سابقا، وذلك لتحقيق هدف أساسي وهو تعظيم الربحية أو المحافظة عليها، لذا كان أمام هذه الصناعة خيار جديد وهو الخروج عن الأنشطة التقليدية إلى أنشطة غير تقليدية، لسبب أساسي هو تمتع الأنشطة التقليدية بالمنافسة التامة والتي تؤدي بالربحية إلى الانخفاض إلى أدنى مستوى لها، وأمام طموح الصناعة المصرفية في التوسع والذي يستلزم توافر الأرباح أو المحافظة على حجم معين من الأرباح، كان لابد لها من البحث عن أنشطة غير تنافسية وغير تقليدية تتيح لها تعظيم الربحية لتتناسب وطموحاتها في البقاء والتوسع،وعليه فإن هذا البحث يناقش مسألة تعظيم الربحية في الصناعة المصرفية باستخدام مدخل محاسبي عن طريق تخفيض التكاليف أو/و زيادة الربحية، وقد توصل البحث إلى نتيجة أساسية هي إن تحقيق هدف تعظيم الربحية يتحقق من خلال التحوط أو الوقاية من الخسائر وكذلك المحافظة على استقرار الأرباح أو زيادتها وإدارة المخاطرة المرتبطة بهذه الأرباح وأيضا تخفيض الكلف التي يمكن أن تشكل العائق الأساسي أمام تعظيم الربحية في الصناعة المصرفية.

الكلمات المفتاحية *: تعظيم الربحية ، المشتقات المالية ، الصناعة المصرفية*

Abstract

In the banking industry, which is currently experiencing a lot of competition, many activities have become uncommon and have not been presented previously, in order to achieve the main objective of maximizing or maintaining profitability. Therefore, the industry has had a new option to move from traditional activities to unconventional activities. It is essential that traditional activities enjoy full competition, which may lead to profitability to the lowest level. Therefore, in view of the expansionary ambition of the banking industry, which requires the availability of profits or the maintenance of a certain amount of profits, it has to search for non-competitive and non- It has a magnificence To profitability and profitability. This research examines the issue of maximizing profitability in the banking industry using an accounting approach by reducing costs and / or increasing profitability. The research concluded that the goal of maximizing profitability is achieved through hedging or prevention. Of losses as well as maintain or increase the stability of profits and management of the risk associated with these profits and also reduce the costs that can be the main obstacle to maximize profitability in the banking industry.

key words*: profitability maximization, derivatives, banking industry*

(•) بحث مستل من رسالة الماجستير "معوقات اكتساب المزايا التنافسية –دراسة حالة في معمل سمنت حمام العليل الجديد- محافظة نينوى"، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٣.

المقدمة

نتيجة للمنافسة الشديدة في بيئة الأعمال والخاصة بالصناعة المصرفية فقد لجأت هذه الصناعة إلى الخروج عن أنشطتها التقليدية التي أصبحت تنافسية جداً والبحث عن أنشطة أخرى غير تقليدية ولربما تكون احتكارية، وذلك لغرض أساسي وهو زيادة أرباحها، مما قد اضطرها إلى التعامل بأنشطة حديثة وخطرة نسبياً - كلما ارتفع العائد زادت المخاطرة- وعلى هذا الأساس فإن هذا البحث يتناول موضوعاً مهماً وهو الكيفية التي يتم بها تعظيم الربحية في الصناعة المصرفية وباستخدام أنشطة حديثة وغير وتقليدية.

مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية هي: هل دخول الصناعة المصرفية في ممارسة بعض الأنشطة الحديثة يؤدي إلى تعظيم ربحيتها. وهل باستطاعة البنوك التجارية ممارسة تلك الأنشطة، وإلى أي مدى يمكن لها الاستفادة من تلك الأنشطة.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في معرفة مدى مساهمة بعض الأنشطة الحديثة في الصناعة المصرفية لتحقيق هدف تعظيم الربحية والمتمثل بتخفيض تكاليفها وزيادة أرباحها. ومدى تأثير تلك الأنشطة في تطوير الصناعة المصرفية والإسهام في تنويع الخدمات التي يمكن أن تقدمها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثر الصناعة المصرفية - عند دخولها في بعض الأنشطة الحديثة - على تحقيق أهداف تعظيم الربحية (من تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح أو استقرارها وإدارة المخاطرة المصاحبة لها)، ومدى قدرة البنوك التجارية على ممارسة تلك الأنشطة.

فرضية البحث

إن تعظيم الربحية في الصناعة المصرفية يتطلب فهم وإدراك تلك الصناعة للأنشطة الحديثة التي دخلت هذه الصناعة.

منهج البحث

لأجل تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته والإجابة على التساؤل المطروح في متن مشكلة البحث فقد تم توظيف المنهج العلمي لتحقيق ذلك والذي يعتمد على منهجين رئيسين هما المنهج الاستقرائي عن طريق الاستعانة بالكتب والدوريات ومصادر الانترنت، والمنهج الاستنباطي لتحديد العموميات التي تم تضمينها في خلاصة البحث. وللوصول إلى تحقيق ذلك فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة أجزاء: الأول يتناول موضوع تعظيم الربحية وأساليبها، والثاني يتناول بعض الأنشطة الحديثة المؤدية إلى تخفيض الكلف، والثالث الأنشطة الحديثة المؤدية إلى زيادة الربحية، وقد خلص البحث إلى بعض الاستنتاجات التي ذكرت في ملخص البحث .

أولاً-الربحية وتعظيمها

عادة ما يتم توجيه ثلاثة انتقادات أساسية إلى مفهوم **تعظيم الربح** تتلخص بأنه هدف قصير الأجل وأنه لا يأخذ في الحسبان المخاطر المترتبة على ذلك وكذلك تدهور القيمة السوقية للنقود، ومقابل ذلك يتم التطرق إلى مفهوم **تعظيم القيمة** بأنه هدف استراتيجي طويل الأجل ويأخذ بنظر الاعتبار العوائد المختلفة عند الاستثمار، وكذلك يأخذ بنظر الاعتبار المخاطرة، أما مفهوم **تعظيم الربحية** -والذي هو مجال بحثنا هذا - فهو مزيج بين مفهوم تعظيم الربح وتعظيم القيمة، فبدلاً من جعل الهدف قصير الأجل، يسعى تعظيم الربحية إلى مد هذا الهدف إلى أطول فترة ممكنة، مما يخلق معه اتجاهات أساسية في ضرورة أخذ العوائد التي يجب أن تتحقق بنظر الاعتبار مقارنة مع

حجم المخاطرة التي يمكن ان تتحملها، وبذلك ينعكس المفهوم السلبي لتعظيم الربح ليتناسق مع مفهوم تعظيم القيمة والذي سوف يقود بالنتيجة إلى تعظيم الربحية.

وتعظيم الربحية يتحقق من خلال أهداف أساسية فيما لو تحقق أحدها فإنه يمكن القول إن الربحية قد تحققت، وهذه الأهداف هي: (Culp, 2001, 26-29)

١. التحوط أو الوقاية من الخسائر.
٢. المحافظة على استقرارية الأرباح أو زيادتها.
٣. إدارة مخاطرة المنشأة.

١- تخفيض الكلف:

إي بمعنى إن قيام المنشآت بالتحوط أو الوقاية من الخسائر المحتملة وكذلك محافظتها على أرباحها وإدارة مخاطرتها وتخفيض كلفها كل ذلك سوف يؤدي إلى تعظيم ربحية منشاة الأعمال، ولكن المتعارف عليه دائما أن الربحية تأتي من الأرباح، وذلك من خلال معادلة بسيطة وهي إن الأرباح تساوي حاصل طرح الكلف من الإيرادات، فلو أرادت جهة معينة زيادة أرباحها فإن الأمر يتطلب إما زيادة الإيرادات بنسبة أعلى من زيادة الكلف أو الإبقاء على الإيرادات مع تخفيض الكلف، وللوهلة الأولى يتبادر إلى الذهن كيف يمكن تحقيق ذلك إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار صعوبة السيطرة على الإيرادات بوصفها عوامل خارجية لا يمكن التحكم بها، مثل العوامل الداخلية المتمثلة بالكلف، وبافتراض إن المنشأة لا تستطيع السيطرة على العوامل الخارجية والمتمثلة بالإيرادات بصورة كاملة، فإنه لربما تستطيع السيطرة على العوامل الداخلية والمتمثلة بالكلف، وعلى هذا الأساس فإن الجزء القادم سوف يناقش الأنشطة غير التقليدية المؤدية إلى تخفيض الكلف.

ثانياً- الأنشطة الحديثة المؤدية إلى تخفيض الكلف

في ظل المنافسة الشديدة التي تمتاز بها البيئة المصرفية تمكنت البنوك التجارية من تقديم بعض الخدمات التي مكنتها تخفيض جزء من تكاليفها من خلال اعتماد الأساليب التقنية الحديثة في تقديم تلك الخدمات، والمعتمدة على عدم إشغال أماكن وأبنية كبيرة، وتقسم هذه الأنشطة على نوعين رئيسين هما :

١. **البنوك الالكترونية**: هي عبارة عن جميع العمليات المصرفية التي تتم من خلال الأساليب التقنية الحديثة وعلى نحو خاص من خلال شبكة الانترنت . أي قيام الزبون بإدارة حساباته وانجاز إعماله المتصلة بالبنك الكترونياً عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريده الزبون. ويعبر عنه بعبارة الخدمات المالية في كل مكان. (مصطفى،٢٠١٢، ٢٢١-٢٢٤).

في حين يرى (عبد الحميد وبو طرفة) إن البنوك الالكترونية هي نتيجة انتشار الانترنت، وهي تعني قيام الزبائن بإنجاز إعمالهم من خلال المواقع الالكترونية، فالبنوك بدأت تفكر بإنشاء مقرات لها عبر الويب بدلا من إنشاء المباني ويوضح إن تلك البنوك توفر الخدمات الآتية: (عبد الحميد وبوطرفة ، ٢٠١١، ٤)

أ. شكل بسيط من إشكال النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.
ب. إمداد الزبائن بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى البنوك.
ج . تقديم طريقة دفع الزبائن للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونياً.
هـ . كيفية إدارة المحافظ المالية للزبائن.
ح . يبين طريقة للتحويل المالي بين حسابات الزبائن المختلفة .

في حين يرى (قدومي) إن البنوك الالكترونية ليست فقط حصول الزبائن على النقد خلال (٢٤) ساعة من خلال أجهزة الصرف الآلي (ATM) وإيداع الأموال والشيكات في الحساب الجاري أو حساب التوفير. لكن مفهوم الصيرفة الالكترونية اتسع ليشمل التحويل الالكتروني، تسديد

الفواتير، البنك الناطق، تقديم طلب قرض وخدمة الرسائل القصيرة SMS وبحكم التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أدخلت خدمات مصرفية متطورة تمثلت بالتحويلات والاستثمارات الخارجية والاعتمادات المصرفية وتداول الأوراق المالية وبطاقات الائتمان والتحويل المالي الالكتروني والصراف الالي والربط بين البنوك عبر الانترنت. (قدومي، ٢٠٠٨، ٢٩٨- ٣١٢)

ومن هنا يتبين لنا إن البنوك الالكترونية هي عبارة عن توفير الخدمات المصرفية للزبون عن طريق شبكة الانترنت على مدار (٢٤) ساعة وبواقع (٧) أيام في الأسبوع، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل صفوف الانتظار في البنوك، وتقليل كلفة المطبوعات، وتقليل عدد الموظفين، وتخفيض حجم البنايات المستغلة من قبل البنوك، وبالتالي تخفيض كلفة الخدمات المصرفية مما يسهل على الزبون الاستفادة من تلك الخدمات على مدار الساعة وبكلفة منخفضة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة رضا الزبون وزيادة ولائه للبنوك التي يتعامل معها .

٢.**الخدمات الالكترونية**: هناك مجموعة من الخدمات الالكترونية التي تقدمها بعض البنوك أهمها :

أ. الصراف الآلي: هو تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف ويقوم الزبون باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات المختلفة. (الشمري وعبد اللات، ٢٠٠٨، ٧٥)

ويضيف (فهد) أن الصراف الآلي يتيح للزبائن خدمة سحب الأموال طوال اليوم، إذ يقوم بربط الزبون بقاعدة بيانات المصرف، ويتيح القدرة على سحب الأموال المودعة، وذلك عن طريق بطاقة خاصة يتم إدخالها في الصراف الالي، ويعد الصراف الآلي من أهم أنماط الصيرفة الالكترونية، اذ انه يتيح العديد من الخدمات التي يعد من أهمها سحب النقود ومراقبة الأرصدة (فهد، ٢٠١١،٤)

ويرى (نور الدين ومريم) إن الصراف الالي هي ألآت يتم وضعها في أماكن متصلة بالبنك، وتمكن الزبون من سحب مبالغ مالية، وذلك بعد إدخال الزبون لبطاقات السحب التي تصدرها هذه البنوك ويدخل الزبون الرقم السري وتحديد المبلغ الذي يريد سحبه، وبعد اتمام عملية السحب يقوم باسترجاع بطاقته، هذه الأجهزة تعمل كامل أيام الأسبوع ومن دون توقف أو انقطاع، وبذلك يوفر المصرف لزبائنه خدمات نقدية، ويحاول التقرب منهم وكسب ثقتهم. وان استعمال أجهزة الصراف الآلي مرتبط بحساب الزبون لدى البنك وعند قيامه بأي سحب نقدي فإنه يخفض قيمة المبلغ مباشرة من حسابه.

ويضيف أن تطور أنظمة الدفع الالكتروني زاد من انتشار أجهزة الصراف الآلي، اذ ترتبط فيما بعضها بشبكة واحدة لغرض السماح للزبائن الحصول على نقود سائلة من داخل البلاد أو خارجها باستخدام بطاقات الوفاء وبطاقات الائتمان على حد سواء. (نور الدين ومريم، ٢٠١١، ٥)

ب. المصارف المنزلية: هي عبارة عن استخدام الحاسب الالي الشخصي للزبون وربطه مع نظام الحاسب الآلي بالمصرف، وأصبح يعرف فيما بعد باسم المصارف المنزلية وهو يعتمد على فكرة تحويل البيانات من حاسب الزبون إلى حاسب المصرف وبالعكس عبر عدد من وسائل الاتصال مثل الأسلاك المحورية والموجات الهوائية والأقمار الاصطناعية والخطوط الهاتفية. واستنادا لذلك يعمل الحاسب الشخصي للزبون كمحطة طرفية لاستقبال الخدمات المصرفية المتمثلة في عرض أرصدة الزبائن، طباعة كشوف الحسابات، بيان بالشيكات المحصلة، كما يمكن بالمقابل إرسال التعليمات الصادرة من الزبون إلى البنك مثل تجديد الودائع، وربط ودائع جديدة، كسر الوديعة، التحويل من حساب إلى أخر، طلب دفتر شيكات حيث يحصل الزبون على

المعلومات التي تقوم بإرسال تعليماته إلى حاسوب المصرف للاطلاع على حساباته أو التحويل أو دفع الفوائد. (شاهين،٢٠٠٩ ، ١٠)

في حين يسمي (عبدالله والطراد) تلك الخدمة بالمصارف الالكترونية ويعرفها بأنها عبارة عن المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة والتي يحتاجها الزبون من خلال شبكة الانترنت على مدار (٢٤) ساعة وبواقع سبعة أيام في الأسبوع من خلال جهاز الحاسب الشخصي من دون أي عوائق. والخدمات التي يحصل عليها الزبون هي فتح الحسابات، والتحويل بين الحسابات محلياً وخارجياً، والاستعلام عن أرصدة الحسابات، وطلب كشف حساب أو توفير شيكات، والاستثمار المباشر بالأسهم والسندات والعملات الأجنبية محلياً وخارجياً، وتسديد قيمة الكفالات والاعتمادات المستندية، وطلب تسهيلات ائتمانية وأخيراً دفع فواتير الزبائن مثل الهاتف والماء والكهرباء. (عبدالله والطراد، ٢٠١١، ٢٢٢)

وعلية فإن المصارف المنزلية هي عبارة عن قيام الزبون بالاستفادة من الخدمات المصرفية عن طريق شبكة الانترنت وباستخدام الحاسوب الشخصي على مدار الساعة وبكلفة منخفضة بسبب تخفيض المطبوعات المستخدمة من قبل المصرف، وكذلك تخفيض عدد العاملين وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة رضا الزبون عن تلك الخدمات وتوفير الوقت والجهد المبذولين لكلا الطرفين المصرف والزبون.

ج. النقود الالكترونية: عرف (بن شرقي ومحمد) النقود الالكترونية بكونها مخزوناً الكترونياً لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم وسيلة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين لم يقوموا بإصدارها من دون الحاجة إلى وجود حساب مصرفي عند إجراء الصفقة، وتستخدم بوصفها أداة محمولة مدفوعة مقدماً. ويذكر بعض الخصائص للنقود الالكترونية منها: (بن شرقي ومحمد، ٢٠١١ ، ٤)

١. النقود الالكترونية قيمة نقدية مخزونة الكترونيا.
٢. النقود الالكترونية ثنائية الأبعاد، إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر من دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود.
٣. سهلة الحمل نظر لخفة وزنها وصغر حجمها.
٤. تتزامن معها مخاطرة كبيرة لوقوع أخطاء بشرية وتكنولوجية.
٥. النقود الالكترونية نقود خاصة على عكس النقود التقليدية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي.
٦. النقود الالكترونية ليست متجانسة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة بحسب الجهة المصدرة لها.

في حين يعرفها (نور الدين ومريم) النقد الالكتروني عبارة عن حامل الكتروني ينطوي على قيمة تمثل حقاً لصاحبها على مصدر هذا النقد على أن يكون إصدار هذا النقد مقابل وديعة لا تقل قيمتها على القيمة المصدرة. ويضيف إن للنقود الالكترونية أشكال منها :(نور الدين ومريم، ٢٠١١، ١٥)

- النقود الالكترونية المبرمجة: وهي عبارة عن استخدام برمجيات معينه من أشهرها برنامج E-Cash استخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء عبر الانترنت ، كما إن هذه البرمجيات تتيح إرسال النقود الالكترونية بالإرفاق مع رسالة بريد الكتروني.
- الشيكات الالكترونية: وهو مثل شيك التقليدي، أمر من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد، غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل الكترونياً.

- المحفظة الالكترونية: قد تكون المحفظة الالكترونية بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء احتياجاته وأداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات من دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة.
- البطاقات المصرفية: وتعد هذه البطاقات وسيلة لتخزين أو حفظ النقد تمكن حاملها من الحصول على النقود، سلع، خدمات أو أي شيء آخر له قيمة مالية.

ويعرفها (الزين) بأنها عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر الخاص بالزبون يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للزبون استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع والشراء أو التحويل. (الزين، ٢٠١١، ٣)

وعليه فإن النقود الالكترونية هي عبارة عن مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يمكن للزبون من استخدامها بسهولة ويسر، كما ويمكن حملها بطريقة أفضل من النقود التقليدية بسبب خفة وزنها وصغر حجمها، وتكون أكثر أمانا من النقود التقليدية من خلال تعرضها للسرقة أو الضياع، وهي تكون غير متجانسة من حيث القيمة إذ تختلف قيمتها باختلاف الجهة المصدرة لها.

د. المصارف الخلوية: هو مصطلح يستخدم لإجراء تسوية الحساب في المعاملات، الحسابات، المدفوعات، وطلبات الحصول على الائتمان والمعاملات البنكية الأخرى من خلال جهاز محمول مثل الهاتف النقال أو الحساب الرقمي الشخصي، ويعدها من الخدمات الالكترونية عن بعد التي يقدمها البنك لزبائنه. ويذكر أيضا أن هناك مزايا للبنوك الالكترونية في مقدمتها تخفيض التكاليف على عاتق المصرف، اذ تمكّن المصرف من تقديم خدمات للزبائن دون الحاجة إلى فروع جديدة وكثيرة في أماكن مختلفة داخل وخارج البلد. إضافة إلى أنها تؤدي إلى تقليل الوقوف أمام المصرف من قبل الزبائن، وتوفير الوقت والجهد للزبائن. ومن سلبيات تلك الخدمة ضعف القوانين المنظمة للعمليات الالكترونية وعدم وجود علم مصرفي لدى غالبية زبائن المصارف، وضعف شبكات الاتصال وانقطاعها المستمر. (علي وهاجر،٢٠١١ ، ٢-٤)

ويرى (الزين) أنه مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم انشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي لتسهيل إدارة الزبائن لعملياتهم المصرفية وتفادي المصارف طوابير الزبائن. للاستفسار عن حساباتهم، وتستمر الخدمة (٢٤) ساعة يومياً، وبواقع (٧) أيام خلال الأسبوع بالاعتماد على شبكة الانترنت المرتبطة بفروع المصرف أينما تمكن الزبون من الحصول على خدمات محددة، فقط بإدخال الرقم السري الخاص به (الزين ، ٢٠١١ ،٣)

ويرى (الدبيسي) ان المصرف يقدم لزبونه أنواعاً مختلفة من خدمات الهاتف المصرفي، يستفيد منها الأخير خلال ساعات اليوم ولكنها قد تكون محدودة من حيث عددها بسبب ارتفاع كلفة المكالمات في معظم الدول، وهذه الخدمات هي: (الدبيسي ،٢٠١١ ،٢١٦-٢٣٠)

- عمليات الاطلاع: الاطلاع على أرصدة الحساب، والاستفسار عن العمليات المرحلة، الاطلاع على أسعار العملات الأجنبية، الاطلاع على سوق الأسهم، الاطلاع على الإيداعات قيد التحصيل.
- العمليات العقدية المتمثلة بطلب دفتر شيكات، وقف دفع شيكات.

وعليه فإن المصارف الخلوية هي عبارة عن قيام الزبون بالاستفادة من الخدمات المصرفية من خلال استخدام الهاتف المحمول وخلال (٢٤) ساعة في اليوم، وبواقع (٧) أيام في الأسبوع عن طريق استخدام شبكة الانترنت وهذه الخدمة مشابهة بدرجة كبيرة لخدمة المصارف المنزلية، إلا أن وسيلة الاتصال المستخدمة تختلف، إذ تستخدم الهاتف المحمول بدلا عن الحاسوب الشخصي، وتختلف عنه أيضا في أن كلفة خدمة البنوك الخلوية أكبر من كلفة خدمة البنوك المنزلية بسبب ارتفاع كلفة الاتصالات عبر الهاتف، وأخيراً حمل الهاتف المحمول يكون أسهل من حمل الحاسوب

الشخصي، وهناك جملة من الخدمات يمكن الاستفادة منها عن طريق خدمة الهاتف الخلوي منها طلب دفتر شيكات، إيقاف شيكات، طلب كشف حساب وغيرها من الخدمات .

هـ. الشيكات الالكترونية: إن الشيكات الالكترونية هي مثل الشيك التقليدي، أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل الكترونياً. وقد أصدرت البنوك والمؤسسات المالية الشيك الالكتروني لاستخدامه في تسديد المعاملات في التجارة الالكترونية. (نور الدين ومريم ، ٢٠١١، ١٥)

في حين يرى (أمين وجليلة) إن الشيك الالكتروني هو مكافئ للشيكات التقليدية الورقية وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك، ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع، ويضيف إنه يحمل توقيعاً رقمياً يمكن التأكد من صحته الكترونياً، وهو يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد حيث يتضمن ملفاً الكترونياً آمناً يحتوي على معلومات خاصة لمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك فضلاً عن المعلومات الأخرى، تاريخ صرف الشيك، قيمته، المستفيد منه، رقم الحساب، المحول إليه، ويذكر أيضا بعض المزايا للشيك الالكتروني: (امين وجليلة، ٢٠١١، ٤)

- توفر الشيكات الالكترونية ٥٠% من رسوم التشغيل مما يسهم بتخفيض النفقات التي يتحملها حامل الشيك.
- تتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في ٤٨ ساعة فقط مقارنة بالشيكات العادية.
- التعامل بالشيك الالكتروني يقضي على بعض المشاكل التي كانت تواجه الشيكات العادية مثل الضياع والتأخير .

وعلية فإن الشيكات الالكترونية تعد مكافئة للشيكات التقليدية الورقية، أمر بالدفع للساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغ مسمى يرسل الكترونيا، وهي إحدى الخدمات المصرفية التي تؤدي إلى السرعة والدقة في انجاز المعاملات البنكية، وفي الوقت نفسه يحافظ على الشيك من الضياع والتلف والسرقة.

ح. المقاصة الالكترونية**:** وهي عبارة عن شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية. وتتميز هذه الخدمة عن النظام الورقي القديم بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها، وخدمة تحصيل الإقساط، ويتم وضع النصوص التشريعية والتنظيمية من طرف البنك المركزي، وتتم في هذه المقاصة كل العمليات مثل التحويلات، تحصيل شيكات، أو العمليات التي تتم بواسطة البطاقات، وتتمتع ببعض المزايا: (نور الدين ومريم، ٢٠١١، ٦)

- المقاصة الآلية تقضي على ضياع أو تلف الشيكات.
- تخفض من الوقت والتكلفة المتطلبة لإيداع ومعالجة وتحصيل الشيكات.
- توفير أداة فعالة وآمنة للدفع.
- تحسين إدارة النقد.
- المحافظة على النقود وتخفيض كلفة العمليات التشغيلية والإدارية.
- التحويل السريع للمبالغ بين البنوك في أوقات قياسية من دون تأخر، كما كانت عليه أثناء المعالجة الورقية للمعلومات.

كما يوضحها (شيشة وفريدة) بأنها عبارة عن نظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات المصرفية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة

الدفع المتطورة على وفق المعايير الدولية لهدف التحسين النهائي للخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مع تحقيقها جملة فوائد من تلك الخدمة منها: (شيشة وفريدة، ٢٠١١، ٣)

١. طرائق متعددة للتعامل مع الشيكات الكترونيا.
٢. تقليل النصب والاحتيال.
٣. سرعة أكبر في تتبع الشيكات وإعادة طباعة الكشوفات، حيث إن جميع الشيكات محفوظة الكترونيا.
٤. تحسين إدارة رأس المال.
٥. تقليل التكلفة، الزمن الجهد.
٦. تقليل المخاطر.

وعلية فإن خدمة المقاصة الالكترونية هي معالجة لوسائل الدفع الكترونياً من تحويل مبالغ، سحب مبالغ، تسديد إقساط التأمين وغيرها. ولهذه الخدمة فوائد كثيرة تتمثل في تخفيض الجهد والوقت، وتخفيض الكلفة، والسرعة في انجاز المعاملات، وتحسين إدارة النقد وأخيراً تقليل مخاطر ضياع أو تلف الشيكات وتقليل مخاطر الاحتيال.

مما تقدم يمكن ملاحظة أن الأنشطة المخفضة للتكاليف هنا هي عبارة عن **خدمات** يقدمها البنك عن طريق استخدام الوسائل والأساليب التقنية الحديثة، والتي يترتب عليها تخفيض في كلف أخرى فيما لو مورست تلك الأنشطة بصورة تقليدية، على سبيل المثال تنخفض كلف القرطاسية والمواد المساعدة الأخرى، وكلف الأجور المدفوعة للموظفين، وكلف الاندثار الخاصة بالمباني ...الخ . مع ضرورة الإشارة هنا إلى ارتفاع كلف بعض الوسائل التقنية الحديثة من حيث تقادمها أو تطويرها وتحديثها دائما، إلا أن هذه الكلف المرتبطة بهذه الوسائل التقنية الحديثة تبقى منخفضة مقارنة مع فيما لو تم تقديم هذه الخدمات بصورة تقليدية .

ثالثاً- الأنشطة الحديثة المؤدية إلى زيادة الربحية

لم تكتفِ البنوك التجارية فقط في المحافظة على حجم ربحية معينة، وإنما كان الهدف الأساسي أمامها هو التوسع والانتشار على عدة مناطق والذي يتحقق بفعل ونمو الأرباح، لذا رأت المصارف التجارية فرصة تعظيم أرباحها هو عن طريق الخروج من الاعتماد فقط على ممارسة الأنشطة التقليدية وابتكار أنشطة أخرى تتصف بأنها غير تقليدية تسهم في تعظيم أرباحها وتساعدها في الاستمرار في بيئة صعبة تحيط بها المخاطر.

وتتعدد الأنشطة الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الربحية والتي تمارسها المصارف التجارية، إلا أنه ولغرض تحقيق هدف البحث فإنه سوف يتم تناول أهم الأنشطة المصرفية غير التقليدية والمؤدية إلى زيادة الربحية، والتي من أهمها:

١. **التأجير التمويلي**: إن البنوك التجارية تتمتع بقدرات مالية كبيرة، لذا تبحث البنوك عن توظيفها في أوجه استثمارية تدر عليها عائداً مجزياً، ويعد التأجير التمويلي احد طرائق توظيف الأموال في القطاع المصرفي، إذ يدر عائد مجزيا له، كما يمكن البنك من الحصول على التدفقات نقدية مستمرة تنسجم مع متطلبات السيولة في البنك لتغطية عمليات السحب المتلاحقة يومياً. وبموجب تلك الخدمة تقوم البنوك التجارية بشراء الآتٍ ومعدات وتجهيزات وتأجيرها لأطرف أخرى قد تكون منظمات حكومية أو شركات خاصة أو معامل وذلك لان البنوك تملك قدرة مالية عالية تمكنها من شراء تلك الآلات والتجهيزات في حين يستفاد المستأجر من حصوله على تلك الآلات والمعدات والتجهيزات من دون دفع مبالغ عالية واستثمار تلك الأموال في شراء مواد خام وغيرها من مستلزمات العملية الإنتاجية. (العربيد، ٢٠٠٠، ١٣٧)

ويمكن أن تعد خدمات التأجير التمويلي من الخدمات المبتكرة في الكثير من دول العالم المتقدمة، وهي تشمل تأجير المعدات التي تتضمن الموارد والأجهزة الصغيرة من المكاتب إلى الطائرات التجارية والناقلات الضخمة. وتكون هذه العلاقة تعاقدية بين المستأجر والمؤجر يضمن بموجبها قيام المستأجر باستخدام المعدات لمدة محدودة من الزمن من دون امتلاك هذه المعدات، وقد يقوم بشرائها إذا رغب في ذلك .وبهذا فإن المصرف من خلال هذا النشاط سيلبي أي انخفاض محتمل على طلبات الاقتراض لكون بعض البنوك تقوم بما يسمى بالبيع وإعادة التأجير وعندما يكون هناك اتفاق بين المصرف والمنشأة تقوم بموجبه ببيع أصل تملكه إلى البنك على أن يقوم البنك بإعادة تأجير هذا الأصل مرة أخرى إلى المنشأة لغرض الاستفادة منه بأنشطتها الإنتاجية أو الخدمية ويتوقع البنك من خلال هذه الخدمة أن يكون العائد من الإيجار فضلا عن قيمة الأصل قد تخطت تكلفة الشراء مضافاً إليها عائد مناسب للبنك. أما من ناحية المنشأة فإنها تستفاد من إيراد البيع في أنشطة أخرى كشراء مواد خام، كما تستفاد من الوفورات الضريبية، وبإمكان هذا النشاط أو الخدمة أن يحقق للبنك عائداً مضموناً من خلال تدفقات نقدية اسرع من التدفقات النقدية التي ترد عن طريق القروض التقليدية التي يقدمها، مما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة السيولة المتاحة لدى البنك لغرض الاستفادة منها في مجالات استثمارية أخرى . (الشمري،٢٠٠٩، ٥٢)

ويمكن أن يعد التأجير التمويلي أحد أنواع البيع بالتقسيط، فبدلاً من أن يقوم المشتري بدفع دفعات مقدمة لغرض شراء الأصل ويتحمل مقابلها فوائد، فإنة يدفع دفعات الإيجار هنا التي بالتالي سوف تتحول إلى دفعات مالية تراكمية، ويستفاد من هذه الصيغة في كون دفعات الإيجار تكون أطول نسبياً من دفعات البيع بالتقسيط، وكذلك تتناسب واحتياجات المؤجر والذي قد لا يستطع تحمل دفعات البيع بالتقسيط والتي عادة ما تكون بفترة اقل من فترة عقد الإيجار.

وعلية فإن التأجير التمويلي يعد أحد ميادين الاستثمار الحديثة المقدمة من قبل البنوك، وهي عبارة عن قيام البنك بشراء الآلات أو معدات وتجهيزات وتأجيرها للمنشآت الأخرى (عامة أو خاصة) على وفق عقد يكون لفترة محددة من الزمن يقوم المستأجر في نهاية العقد إما بإعادة الأصل إلى البنك أو شرائه من البنك. وقد يقوم البنك بشراء الأصل وإعادة تأجيره مره أخرى للبائع نفسه – تجربة شركة كوداك لإنتاج أفلام الكاميرات-. وبموجب هذا العقد يقوم المستأجر بتسديد إقساط الإيجار إلى البنك، وتكون قيمة تلك الإقساط فضلا عن إلى قيمة الأصل المتبقي اكبر من قيمة الأصل عند الشراء، وهو ما يمثل ربحاً للبنك، وقد اتسع هذا المفهوم في الآونة الأخيرة من قبل البنوك لعدة أسباب منها رغبة البنك باستثمار أمواله وتحقيق أرباح شبه مؤكدة من تلك الخدمة، وضعف القدرة الشرائية للمستأجر ورغبته باستثمار أمواله في شراء مواد خام أو أية مستلزمات إنتاجية تمكنه من الاستمرار في ظل المنافسة الشديدة في البيئة الاقتصادية، ومن أسباب انتشار تلك الخدمة أيضا رغبة بعض الحكومات في تشجيع الإنتاج المحلي ودعم الاقتصاد المحلي من خلال تقديم تلك الخدمة إلى المؤسسات الاقتصادية المحلية.

وكذلك يحقق التأجير التمويلي تعظيماً في الربحية من خلال استقرار العوائد، الأمر الذي ينعكس على استقرارية الأرباح بسبب إمكانية السيطرة على الأصل وعدم نقل ملكيته الا بعد انتهاء مدة العقد.

٢. **المشتقات المالية**: وهي أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة، مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم والسندات، وقيمتها السوقية تشتق أو تتوقف كلياً على القيمة السوقية لأصل اخر يتداول في السوق الحاضر سواء المنظم أو غير المنظم (نصار، ٢٠٠٦، ٩٦) ويعرفها (عطية) على أنها نوع من أنواع العقود المالية التي تشتق قيمتها من قيمة أصل آخر يطلق عليه الأصل الأساسي، أو المرتبط كالأسهم أو السندات أو السلع، ومن أبرز أشكالها عقود المستقبليات

والعقود الآجلة ، عقود المقايضة وعقود الخيارات وغيرها من العقود المالية ذات الخصائص المتماثلة .(عطية، ٢٠٠٣، ٢١١) ولقد عرفها بنك التسويات الدولية على أنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار الأصل المالي في هذه الأصول .وكعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو العوائد فإن أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضروري.

أنواع المشتقات المالية: يمكن أن تقسم المشتقات المالية على نوعين رئيسين وذلك لتحقيق الهدف منها إذ تقسم على:(IASB, 2004, 856)

أ. المشتقات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة: عادة ما تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة بالمبيعات، وأخذ المراكز، وموازنة أسعار الصرف. وتتعلق المبيعات بطرح المنتجات للزبائن والمصارف لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق أخذ المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد الفروقات والاستفادة منها في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة لغرض الحصول على أرباح من ذلك.

ب. المشتقات المالية المقتناة لأغراض إدارة المخاطرة: يتبع المصرف نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر والتي يتعلق جزء منها بإدارة المخاطرة التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات ولتقليل مخاطرة أسعار العملات والعمولات لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها المصرف. وعادة ما يتم وضع مستويات معينة لمخاطرة العملات وذلك بوضع حدودٍ للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمخاطرة مراكز العملات. وتراقب مراكز العملات يومياً وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطرة لضمان بقاء مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما قد يوضع مستوى معيناً لمخاطرة أسعار العمولات، وذلك بوضع حدودٍ للفجوات في أسعار العمولات للفترات المقررة. ويتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات، وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطرة في تقليل الفجوة بين أسعار العمولات ضمن الحدود المقررة.

وتستخدم المصارف في سبيل تحقيق هدفها الأدوات المالية المشتقة المتمثلة بكل من الخيارات والعقود المستقبلية والعقود الآجلة والمبادلات، والتي تعد هذه الأدوات محل التعامل في الأسواق المالية *.

وكجزء من تعظيم ربحيته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض تغطية المخاطرة، وذلك لتقليل تعرضه لمخاطرة أسعار العملات والعمولات. ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطرة معاملات محددة وكذلك باستخدام إستراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل. إذ إن التغطية الإستراتيجية للمخاطرة لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطرة، وتقيد المشتقات ذات العلاقة كمشتقات مالية مقتناة لأغراض المتاجرة.

وعلية فإن المشتقات المالية تسهم في تعظيم الربحية من خلال استخداماتها الأساسية والمتمثلة بإدارة المخاطرة والتحوط من الخسائر، فعندما تقوم البنوك بإدارة المخاطرة فإن ذلك يعني

---

* لمزيد من التفاصيل حول هذه الادوات المالية المشتقة يمكن الرجوع إلى :

- Robert l. mcdonald,2009, Derivatives Markets, 3th ed , john wily and Sons, INC.
- Ketz, J, Edward , 2003, hidden financial risk understanding off balance sheet accounting, john wily and Sons,INC.

تخفيض حالات المخاطرة المصاحبة للخسائر، وتؤدي إلى استقرارية الأرباح على الأقل فيما اذا تحققت مخاوف تلك البنوك ، مما يعني المحافظة على ربحية منتظمة وإمكانية توسيعها عن طريق الانتقال إلى استخدام هذه المشتقات المالية في أنشطتها لتصبح أنشطة غير تقليدية.

مما تقدم يمكن ملاحظة أن الأنشطة المؤدية إلى زيادة الربحية هي **أنشطة استثمارية** تختلف عن الخدمات التي يقدمها البنك، فباستخدام السيولة العالية لديها تقوم البنوك في الدخول إلى هذه الأنشطة الاستثمارية في أسواق خاصة بها، ليتم تحقيق المردود المالي بصورة مباشرة عن طريق ما تجريه من صفقات، وهذا النشاط مماثل لما قد تقوم به منشآت أخرى غير المصارف سواء كانت أفراداً أو منشآت مالية أو غير مالية وضمن أسواق محددة أو صيغ معينة ، وبهذا تكون الصناعة المصرفية قد خرجت عن ما هو مألوف من أنشطتها التقليدية إلى أنشطة أخرى لربما تكون ذات طبيعة تختلف عن نشاطها الطبيعي.

الخلاصة

إن الصناعة المصرفية شهدت تحولاً كبيراً نتيجة التطور الهائل الذي تمثل باستخدام الأساليب التقنية الحديثة في تقديم بعض الخدمات. وكذلك التعامل مع الأسواق المالية بممارسة بعض الأنشطة التي تتصف بأنها غير تقليدية كالتأجير التمويلي والتعامل بالمشتقات المالية وهذه الأنشطة ساعدت البنوك كثيراً على تعظيم أرباحها إلى جانب أنشطتها التقليدية .

ومن الملاحظ أن بعض تلك الأنشطة تعمل على تخفيض التكاليف والمتمثلة بالخدمات الالكترونية، إذ تعمل تلك الأنشطة على تقليل عدد الأبنية المستغلة وتقليل عدد الموظفين الذين تحتاجهم المصارف وتخفيض تكاليف المطبوعات والقرطاسية المستخدمة. كما وإن بعض تلك الأنشطة تعمل على زيادة الأرباح ومنها التأجير التمويلي والتعامل بالمشتقات المالية، وترتبط بهذه الأنشطة مخاطرة كبيرة، إذ إنه كلما ارتفع العائد ارتفعت المخاطرة .

وفي الوقت نفسه فإنه من اجل تقديم تلك الخدمات من قبل البنوك فإنها تحتاج إلى كوادر كفوءة لها القدرة على التعامل مع الأساليب التقنية الحديثة، وتمتلك الخبرة اللازمة للتعامل مع الأسواق المالية، لأن ممارسة بعض من تلك الأنشطة من دون خبرة قد تعرض البنوك إلى خسائر كبيرة وتعرضها للإفلاس.

ومن هنا فإن تحقيق هدف تعظيم الربحية يتحقق من خلال التحوط أو الوقاية من الخسائر وكذلك المحافظة على استقرار الأرباح أو زيادتها وإدارة المخاطرة المرتبطة بهذه الأرباح وأيضا تخفيض الكلف التي يمكن أن تشكل العائق الأساسي أمام تعظيم الربحية في الصناعة المصرفية .

المصادر

اولاً – المصادر باللغة بالعربية

١. أمين، بن عزة محمد، وز وهيري جليلة، ٢٠١١، واقع المصارف الجزائرية في تطبق نظام الدفع الالكتروني - دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- الملتقى العلمي الدولي الرابع، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر .www.iefpedia.com

٢. بن شرقي، حاج صدوق، واليفي محمد، ٢٠١١، النقود الالكترونية كوسيلة دفع في اطار الصيرفة الالكترونية- الادوار، والتصور المستقبلي للتنظيم القانوني- الملتقى العلمي الدولي الرابع، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر ،www.iefpedia.com

٣. الدبيسي، وائل ، ٢٠١١، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية ، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر.

٤. الزين، منصوري، ٢٠١١، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني- عوامل الانتشار وشروط النجاح- الملتقى العلمي الدولي الرابع، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر ،www.iefpedia.com

٥. شاهين، علي عبدالله، ٢٠٠٩، نظم الدفع الالكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها – دراسة تطبيقية على بنك فلسطين- www.alazhar.eud
٦. ألشمري، صادق أراشد ، ٢٠٠٩، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة ، الاردن
٧. ألشمري، ناظم محمد نوري ، وعبد الفتاح زهير العبد اللات، ٢٠٠٨، الصيرفة الالكترونية الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
٨. شيشة، نوال، وزنيني فريدة، ٢٠١١، المقاصة الالكترونية وتجارب الدول المغربية فيها، الملتقى العلمي الدولي الرابع، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر ،www.iefpedia.com
٩. عبدالله، خالد امين، وإسماعيل إبراهيم الطراد ، ٢٠١١، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، الاردن.
١٠. عبد الحميد، برحومة، وصورية بوطرفة، ٢٠١١، النقود الالكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد- مخاطرها طرق حمايتها- الملتقى العلمي الدولي الرابع، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر ،www.iefpedia.com
١١. العربيد، نضال،٢٠٠٠ ، التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية، مجلة جامعة دمشق، مجلد ١٦، العدد الأول، سوريا
١٢. عطية، احمد صالح، ٢٠٠٣، مشاكل المراجعة في أسواق المال، الدار الجامعية، مصر.
١٣. علي، يوسفات، وبوزيان الرحماني هاجر، ٢٠١١، دور الهاتف الخلوي في تطوير وتحسين نظم الدفع في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، www.iefpedia.com
١٤. فهد، نصر حمود مزنان، ٢٠١١، إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٤
١٥. قدومي، ثائر عدنان، ٢٠٠٨، العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الالكترونية – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد الحادي العشر، العدد الثاني، ٢٩٨-٣١٢، الأردن.
١٦. مصطفى، هيثم حسن، ٢٠١٢، مستوى جاهزية المنظمات الماليه لمدى تبني فكرة البنوك الالكترونية- دراسة للآراء عينة من القيادات في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار العراقي ومصرف الرشيد فرع الزهور في محافظة نينوى- مجلة سرى من رأى ، مجلد٨ ، العدد٣٩، العراق.
١٧. نصار، خالد محمد، ٢٠٠٦، آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء المنتجات الهندسية دراسة تطبيقية على المستثمرين في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
١٨. نور الدين، محرز، وصيد مريم، ٢٠١١، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر،www.iefpedia.com

ثانياً – المصادر باللغة بالأنكليزية

1. Culp , C.l.,2001, The Risk Management process: Business Strategy and Tactics, john Wily and Sons , INC, N.Y.
2. Ketz , J, Edward , 2003, hidden financial risk understanding off balance sheet accounting, john wily and Sons ,INC.
3. IASB, (2004), Proposed Amendments to IAS 39, www.iasb.org/uk.
4. Robert l. mcdonald, 2009, Derivatives Markets, 3rd ed , john wily and Sons, INC.